إثيوبيا في الصحافة الفرنسية: اشتباكات "استعراضية" وداخل متداعٍ

حسين محمود التلاوي

المستلخص: أوردت صحف فرنسية عدة تقارير عن إثيوبيا تناولت شئونًا داخلية وخارجية؛ في مقدمتها الاشتباكات الأخيرة التي جرت في إقليم تيجراي، والأوضاع الداخلية، وملف الهجرة غير الشرعية من إثيوبيا إلى الخليج. وتلقي هذه المتابعة الضوء على عدد من تلك التقارير .

اشتباكات لـ"استعراض العضلات"؟!

عن الاشتباكات الأخيرة بين القوات الفيدرالية الإثيوبية وجبهة تحرير شعب تيجراي، نشرت صحيفة "لو فيجارو" الفرنسية تقريرًا ذكرت فيه أن إقليم تيجراي الواقع شمال إثيوبيا شهد تجددًا للنزاع المسلح بين القوات الفيدرالية ومقاتلي جبهة تحرير شعب تيجراي؛ حيث شن الجيش الفيدرالي هجومًا واسعًا باستخدام المدفعية الثقيلة وقوات المشاة في بلدة شيريرينا القريبة من الحدود السودانية. وأضاف التقرير الفرنسي أن هذا التصعيد يجدد المخاوف من الانزلاق نحو حرب شاملة جديدة في الإقليم الذي يقطنه نحو ستة ملايين نسمة؛ لا سيما بعد النزاع الدامي الذي استمر بين عامي ٢٠٢٠م و٢٠٢٢م وراح ضحيته نحو ستمائة ألف شخص وفق تقديرات الاتحاد الأفريقي.

وأوضحت الصحيفة أن المعارك تركزت في منطقة غرب تيجراي المتنازع عليها مع إقليم أمهرة المجاور، مشيرة إلى أن هذا التدهور الميداني يتزامن مع اتساع نطاق الخلافات داخل دول الجوار؛ إذ بينما وجهت إثيوبيا اتهامات إلى السودان بتقديم الدعم لمرتزقة يقاتلون في صفوف الجبهة، أكدت السلطات السودانية تعرض أراضيها لضربات عبر طائرات مسيرة انطلقت من الأراضي الإثيوبية. كذلك وجهت إثيوبيا اتهامات إلى قيادات تيجراي بالتقارب السياسي والعسكري مع دولة إريتريا المجاورة؛ ما يزيد الوضع المعقد اصطفافات جديدة.

وفي قراءة للتطورات، قال التقرير الفرنسي إن الهجوم الأخير يشكل تصعيدًا عسكريًّا مباشرًا هو الأكثر خطورة في المنطقة منذ فترة طويلة، ويعتبر امتدادًا للمواجهات وضربات الطائرات المسيرة التي بدأت أواخر عام ٢٠٢٥م. ووفق الصحيفة، يرى محللون متخصصون في الشأن الأفريقي أن هذا التحرك الميداني يحمل بعدين؛ إما أن يمثل بداية لعملية عسكرية واسعة النطاق تخوضها الحكومة المركزية لتثبيت نفوذها، أو أنه مجرد استعراض قوة للردع يستهدف منع قوات تيجراي من ممارسة أي ضغوط إضافية على السلطة الفيدرالية.

وتعليقًا على تقرير الصحيفة الفرنسية، يشار إلى أن الحكومة السودانية بدورها اتهمت إثيوبيا بدعم تمرد قوات الدعم السريع في السودان، كما أشارت وسائل إعلام محلية إلى أن قوات من الدعم السريع شاركت إلى جانب القوات الفيدرالية الإثيوبية في الهجوم الأخير على تيجراي .

مواجهة بعيدًا عن الميدان

أوردت جريدة "لو موند" الفرنسية تقريرًا عن مظاهرات في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا لدعم الحكومة ضد جبهة تيجراي فيما يبدو أنه استمرار لنهج الدولة الإثيوبية في تشديد الضغط على الجبهة بعيدًا عن مواجهات ميدانية موسعة ترتد سلبًا على استقرار إثيوبيا واقتصادها الهش أصلًا.

وفي التقرير الفرنسي ورد أن أديس أبابا شهدت مظاهرة حاشدة دعمًا للحكومة الفيدرالية وللتنديد بما سماه "حملات التجنيد القسري" التي تنفذها سلطات إقليم تيجراي في شمال البلاد؛ حيث رفع المشاركون شعارات تطالب السلطات المركزية بحماية المواطنين وحمايتهم من "الاقتياد الإجباري". وذكر التقرير أن هذه الأحداث الميدانية تتقاطع مع حالة من التوتر الجيوسياسي المعقد بين إثيوبيا والسودان؛ حيث تتبادل الأطراف الاتهامات بالتدخل في الصراعات الداخلية؛ إذ تنفي أديس أبابا اتهامات الخرطوم لها بشأن شن هجمات بطائرات مسيرة انطلاقًا من أراضيها لدعم متمردي الدعم السريع، وفي المقابل توجه هي نفسها اتهامات إلى

الخرطوم بتمويل جبهة تيجراي. وأضاف التقرير، تزيد هذه الاتهامات المتبادلة من حدة الاستقطاب في المنطقة وتلقي بظلالها على الاستقرار الإقليمي الهش .

وأشار التقرير إلى أن هذه التطورات تأتي لتنهي حالة الهدوء النسبي التي شهدها إقليم تيجراي عقب توقيع اتفاقية بريتوريا للسلام؛ حيث تحذر القوى السياسية والإقليمية من العودة إلى مربع المواجهات الشاملة التي شهدها الإقليم سابقًا، وخلّفت خسائر بشرية جراء النزاع بين الجبهة والقوات الفيدرالية، مؤكدًا أن المشاركة الحكومية في المظاهرات تعكس اتساع الخلاف بين الطرفين؛ ما يهدد بتجدد الصراع المسلح في ظل تحركات عسكرية واستقطابات جديدة على حدود الإقليم.

هجرة غير شرعية و"انهيار تنموي"

كان ملف الهجرة غير الشرعية من إثيوبيا إلى الخليج حاضرًا كذلك في تقرير لجريدة "لو موند" الفرنسية. وورد في التقرير أن الشرطة الإثيوبية أحالت ١٧ شخصًا إلى القضاء في ٢١ يوليو بعد أشهر من التحقيقات؛ حيث وُجِّهت إليهم تهمة الانتماء إلى شبكة تهريب كبيرة مكّنت أكثر من ٤٠ ألف شخص، معظمهم إثيوبيون، من عبور مضيق باب المندب من القارة الأفريقية نحو اليمن.

وذكرت الجريدة أن الشبكة التي يديرها محمد طاهر عدن الملقب بـ"وردي" (والذي لم تُكشف جنسيته)، كانت تتواصل مع الراغبين في الهجرة عبر وسطاء ينشطون في عدة مناطق من البلاد، مع تقديم وعود بالحصول على وظيفة وحياة أفضل في السعودية، مضيفةً أن المجموعة متهمة بتجارة البشر، وإجراء معاملات غير قانونية عبر نظام "الحوالة"- وهو نظام غير رسمي لتحويل الأموال يستند إلى شبكة من الوسطاء الموثوقين ويسمح بنقل الأموال عبر الحدود- إضافة إلى غسيل الأموال؛ حيث ابتزت المجموعة أكثر من مليار بر إثيوبي (نحو ٥,٥ مليون يورو) من ضحاياها، ويُشتبه في ارتباط المجموعة بوفاة ٦٠ شخصًا على طريق الهجرة.

وأوضح التقرير أن هذه العملية الأمنية هي الرابعة هذا العام في إثيوبيا للأسباب ذاتها، وتسلط الضوء على طريق الهجرة الشرقي الذي يربط القرن الأفريقي بدول الخليج؛ ففي عام ٢٠٢٥م، شهدت حركة العبور عبر هذا الطريق ارتفاعًا قياسيًا: إذ سجلت المنظمة الدولية للهجرة (OIM) نحو ٥٠٦,٠٠٠ حركة عبور، أي بزيادة قدرها ١٨٪ مقارنة العام السابق.

وفي تقرير آخر يؤشر إلى مدى سوء الحياة في الداخل الإثيوبي، تابعت جريدة "لو فيجارو" حادثًا مأساويًا في إثيوبيا؛ حيث ذكرت أن انهيارًا أرضيًّا وقع في دير تسادكاني مريم الأرثوذكسي في منطقة سيلا دينجاي بإقليم أمهرة، الواقع على بعد مائتي كيلومتر تقريبًا شمال شرق العاصمة أديس أبابا، أسفر عن وفاة ١٤ زائرًا وإصابة ٥ آخرين. وذكر التقرير أن انزلاقًا طينيًّا جرف معه الصخور من أعلى التلة ليطمر جزءًا من الدير الذي كان يضم مصلين؛ حيث وقع الحادث صبيحة يوم الإثنين عقب ليلة شهدت هطول أمطار غزيرة مصحوبة بالعواصف الرعدية؛ ما أدى لمصرع الضحايا فورًا ونقل الحالات الحرجة إلى المستشفى.

وأضاف التقرير الفرنسي أن هذا الحادث ليس فريدًا من نوعه؛ إذ تعاني المنطقة من هشاشة بيئية تسفر بانتظام عن ضحايا، مثل الانزلاق الأرضي الذي أودى بحياة مئات الأشخاص في جنوب البلاد خلال يوليو ٢٠٢٤م، إضافة إلى الفيضانات والانزلاقات التي حصدت عشرات الأرواح في أوقات سابقة. ويربط التقرير بين الحادث وموسم الأمطار الطويل الذي يمتد في إثيوبيا من يونيو إلى سبتمبر؛ حيث تتعرض البلاد لتقلبات جوية حادة تتسبب بكوارث متكررة تؤثر بشكل خاص على السكان في المناطق الريفية الذين يشكلون غالبية السكان.

ظلال تكتنف الدعاية الحكومية

وبتقييم هذه النماذج من التقارير الصحفية الفرنسية، يتضح أنها تسلط الضوء على تردي الوضع الاقتصادي في إثيوبيا، والفجوة بين تصريحات المسئولين والواقع على الأرض؛ حيث تتسع الفجوة بين المزاعم والواقع إلى درجة وصل فيها حجم الاستثمارات المتداولة في شبكة الهجرة غير المشروعة الى أكثر من ٥,٥ مليون يورو، وشملت أكثر من ٤٠ ألف شخص في مؤشر على استمرار حالة انسداد الأفق في

الداخل الإثيوبي أمام المواطن العادي الذي بينما يفتقر إلى الحد الأدنى من الخدمات التي تحافظ على حياته من حوادث متكررة معلومة الأسباب، حيث يرى القروض وحزم التمويل المقدمة إلى بلاده تُنفَق على تدعيم أركان النظام وتسليح للقتال في الأقاليم بدلًا من تنمية تلك الأقاليم والقضاء على أسباب السخط التي تدفع المواطن إلى حمل السلاح ضد الحكومة أو الهجرة إلى الخارج.

الكلمات الدالة: إثيوبيا - تيجراي – السودان - أزمات سياسية - هجرة غير شرعية - أزمات اقتصادية